التداوليات الصورية
ومبادئ المنطق المفهومي

رشيد الراضي
المغرب

يعتبر توجه التداولية الصورية خطوة نظرية أولى في الانبثاق العلمي للدرس التداولي في اللسانيات المعاصرة بصورة صريحة وواضحة، فإذا كنا نقف على حديث لكارناب Rudolf Carnap (1891 – 1970) ورايشنباخ Hans Reichenbach (1891 – 1953) على ما يشير إلى البعد التداولي في اللغة، فإن هذا الحديث لا يتضمن سوى تعيين لبؤرة البعد التداولي في هذه اللغة، دون تفصيل للقول فيه. لقد تقدم التداوليون الصوريون إذن خطوة في اتجاه هذه البؤرة وباشروا محاولة متقدمة في صياغة السؤال التداولي اللساني وإخراجه من حيز الحدس والتفكير الابتدائي إلى مجال المعالجة العلمية والنظرية الواضحة والصريحة. ولا شك أن مساهمة هذا التوجه لم تسلم من الارتباك الذي يطبع عادة أعمال التدشين، فقد وجد رواد هذه المدرسة أنفسهم موزعين بين أدبيات المعالجة الدلالية قريبة العهد منهم، خاصة في نزعتها الصورية الصريحة مع ألفرد تارسكي Alfred Tarski (1901 – 1983)، والتي تعتبر بوجه أو بآخر البيئة الأولى لنمو هذه التداولية كما سيأتي بيانه، وبين المنحى التداولي المبتكر الذي كان هذا التوجه يطمح إلى صياغة مفاهيمه وتقعيد طرائقه الجديدة في الدرس والمعالجة. إن هذا الارتباك هو الذي جعل الدارسين لتاريخ التداولية والباحثين في نماذجها يترددون في توصيف هذه المدرسة بين ربطها أحيانا بالدلاليات الصورية، ووسمها أحيانا أخرى بالتداوليات الدلالية[1]. بل إن هذا الارتباك نجده عند رواد هذا التوجه أنفسهم، فأقطاب التداولية الصورية وعلى رأسهم مونتيغيو Richard Merett Montague (1930 – 1971) يطلقون اسم "التداولية" على مجمل الدراسة التي تعالج اللغات الإشارية، بما في ذلك اللغة الطبيعية، ويحتفظون باسم "الدلالية" ليصفوا به ذاك الجزء من الدراسة الدلالية الذي ينصب على اللغات غير الإشارية[2]، بحيث تصير الدلالية والتداولية مع هذا التقليد دراسة للظاهرة نفسها (أي المعنى محددا من خلال شروط صدقه) ولكن في نمطين مختلفين من اللغة (إشارية وغير إشارية)، وليس دراسة لمظهرين مختلفين ضمن اللغة نفسها[3]. ولعل أفضل توصيف لهذا التوجه هو ذاك الذي أطلقه الهولندي بينغت هانسون Bengt Hansson في دراسته المعنونة A Program for Pragmatics "برنامج لأجل التداوليات"، حيث وسم هذا التوجه بـ"تداولية الدرجة الأولى" مميزا إياه عن تداوليتين أخريتين، تداولية من درجة ثانية تعالج العلاقة بين القضايا المعبر عنها وبين الجمل المتلفظ بها، وثالثة تدرس أفعال الخطاب[4].

وإذا نظرنا في أبحاث هذا التوجه التداولي الصوري، فإننا نكاد نجزم أنه مساهمة تكميلية للدلالية الصورية، مساهمة حاولت سد الثغرات التي لم تستطع المعالجة الدلالية سدها، فقد اقترحت التداوليات الصورية خطوات تمكن من إنجاز الإسناد التأويلي لمعاني العبارات في المستوى الذي لم تستطع أن تقدم فيه الدلاليات الصورية الماصدقية أجوبة حاسمة، وقد وجدت في الظاهرة الإشارية المجال الخصب لتطبيق أدواتها التحليلية المستمدة أساسا من المنطق، وخصوصا في صيغته المفهومية التي ساهم في تطويرها رواد هذه النظرية، وعلى رأسهم مونتيغيو. إن هذه الظاهرة الإشارية ستصير الموضوع الوحيد تقريبا الذي انصب عليه اهتمام هذا التوجه، وهو ما نجده واضحا في تعريف مونتيغيو للتداولية حين يقول: "إن التداولية تهتم بما أسماه بيرس في القرن الماضي بـ العبارات الإشارية". فما طبيعة هذه الظاهرة الإشارية؟ وكيف عُولجت ضمن التداولية الصورية؟

يعرف يوشع بار-هيلل Yehoshua Bar-Hillel (1915-1975) الظاهرة اللغوية الإشارية بكونها تلك "الكلمات والجمل التي لا تتحدد إحالتها دون معرفة سياق الاستعمال"[5]، ويعرفها ديكرو Oswald Ducrot (1930-0193[6]) وتودورف Tzvetan Todorov (1939-2017) في معجمهما بوصفها "عناصر تنتمي إلى سنن اللغة، ومع ذلك يكون معناها متعلقا بعوامل تتغير من موقف تلفظي إلى آخر"[7]. ونقف في نص للفيلسوف المسلم أبي نصر الفرابي على معنى قريب من المدلول المعاصر لهذه البنيات الإشارية التي تحدث عنها هذا المنطقي تحت اسم الخوالف، حيث يقول في كتاب "الحروف" [8]:

"فالخوالف نعني بها كلّ حرف معجم أو كلّ لفظ قام مقام الاسم متى لم يصرّح بالاسم، وذلك الحرف مثل حرف الهاء من قولنا ضربه، والياء من قولنا ثوبي، والتّاء من قولنا ضربتُ وضربتَ، وأشباه ذلك من الحروف المعجمة التي تخلف الاسم وتقوم مقامه، ومثل قولنا أنا وأنت وهذا وذلك وما أشبه ذلك، وهي كلّها تسمّى الخوالف".

وعلى العموم فالعبارات المتضمنة لبنيات إشارية هي تلك العبارات التي لا يمكن تعيين دلالتها إلا إذا استُعملت في مقام تلفظي محدد، ففي هذه الحالة تنتقل من مجرد "بنيات دالة بالقوة" أو "ممكن دلالي" لتصير جملة محققة دالة بالفعل. وتبعا لذلك، سيكون من المتعذر طبعا في هذا النمط من العبارات إجراء المعايير الدلالية الصورية التي تحاول حصر المعالجة في البنية التركيبية وحدها، والقيام بتعيين شروط صدق العبارات الواردة في هذه البنية، لأن شروط صدق العبارات الإشارية تتغير تبعا للمقامات التلفظية الممكنة، ومن ثم تبقى كل محاولة لإسناد قيمة دلالية نهائية للجملة أمرا محالا، فتظل الدلالة بذلك ناقصة ومبتورة، وهو ما ظل يجسد تحديا دائما للتوجه الصوري في مجال الدلالة كما سنرى لاحقا.

وباستعمال مفردات المنظور الذي طوره شارل موريس Charles W. Morris (1901 - 1979) حول مستويات الظاهرة العَلَامِية، يمكننا القول إن العبارات المتضمنة لبنيات إشارية لا يمكن فيها فصل العلاقة الدلالية عن العلاقة التداولية (أي فصل العلاقة القائمة بين العبارة وموضوعها، عن العلاقة القائمة بين العبارة ومستعمليها)، فجملة من قبيل:

- أنا مريض اليوم

يتعذر فيها تعيين دلالة بعض العبارات على الموضوعات التي تشير إليها، ومادام أن معرفة هذه الدلالات ضرورية لتعيين شروط صدق الملفوظ، يكون إجراء التحقق من صدق هذه القضية أمرا متعذرا أيضا، فهذا الإجراء الذي ينتمي إلى محور الاشتغال الدلالي يتداخل مع محور الاشتغال التداولي، لأن الموضوع الموافق للضمير المنفصل "أنا" (المقصود دلاليا)، هو ذاته الناطق بهذه العبارة (المقصود تداوليا)، والموضوع المقابل لظرف الزمان "اليوم"، هو الزمان الذي جرى فيه النطق بهذه العبارة، فنحن هنا أمام معطيات تتقاسم الانتماء إلى محوري المعالجة الدلالية والتداولية.

لقد سبق لعدد من المناطقة من جيل التحليليين الأوائل (أي قبل ميلاد التداولية الصورية) أن فحصوا نظير هذه الظواهر الإشارية في اللغة، وقد كانت مقاربتهم لها في الغالب موجهة بالنزعة المنطقية والفلسفية الصورية الرياضية، فتحدث راسل Bertrand Russell (1872 - 1970) عن ما سماه بـ egocentric particulars، وهو مفهوم يمكن ترجمته عربيا بـ "مُخَصِّصات الإنية" (أي العناصر العبارية التي تعكس تمركز الذات في الخطاب)[9]، كما تناولها من بعده عدد من المناطقة وفلاسفة اللغة نَحَوا في مقاربتها منحى قريبا مما نجده عند راسل، ومن ضمنهم رايشنباخ ويوشع بارهيليل Yehoshua Bar-Hillel في مقال شهير سنة 1954 بعنوان "العبارات الإشارية"[10]، وآرتور بورك Arthur Walter Burks (1915 ـ 2008) وغيرهم.

لقد نحا راسل في مباشرته لهذا النمط من الظواهر منحى يروم عموما تقييدها والتقليل من مفعولاتها المربكة[11]، ومن أجل ذلك نجده يسعى إلى اختزال "المشكلات" المرتبطة بهذه الظواهر في "مشكل واحد"، إذ اقترح أن تُرَد جميع الإشاريات إلى اسم الإشارة "هذا"، فالكلمات من قبيل "أنا"، "أنت"، "هنا"، "الآن"... كلها قابلة لأن تختزل إلى اسم الإشارة "هذا"، فـ"أنا" و"أنت" و"هو".. تحققات لـ "هذا"، و"الآن" دالة على زمان "هذا"، و"هنا" دالة على مكان "هذا". ومن ثم يمكننا أن نجعل تحليلنا لاسم الإشارة "هذا" ساريا على جميع هذه البنيات، ومنتهى النظر التحليلي لراسل في هذه البنيات الإشارية أن استعمالها في سياقات مخصوصة يجعل القول متعلقا بقائل (وربما زمان) هذا القول[12].

والظاهر أن ما يسعى إليه راسل من حصر لهذه البنيات الإشارية ولآثارها في اللغة، فيه ما فيه من التحكم، لأن السؤال الذي يرد هاهنا هو : إلى أي حد يمكن التعويل على هذا المقترح في معالجة سائر جوانب هذه الظاهرة التي يكشف البحث المدقق أنها عميقة الحضور في الخطاب ؟ وسنحاول في هذا السياق أن نسلط بعض الضوء على نماذج دالة على غيرها من خلال مثال ملموس يكشف كثافة الكون التداولي الفعلي المتعلق بهذا النوع من البنيات، فلننظر إذن إلى العبارة الآتية:

– ذهبوا البارحة إلى هناك.

إن الوقوف على الدلالة الكامنة في عبارة من هذا القبيل، يستدعي التعرف، ليس فقط على الناطق بها ومكان النطق وزمانه، بل يلزم التعرف على أمور أخرى أيضا توجد مبثوثة بكثافة في الكون التداولي الخلفي لهذه العبارة، ولو باشرنا تحليلا أوليا لهذا الكون، فإننا واقفون على البنيات الإشارية الصريحة الآتية:

– واو الجماعة في "ذهبوا"

ـ ظرف الزمان "البارحة"

ـ اسم الإشارة "هناك"

فواو الجماعة مثله مثل باقي الضمائر لا يتضمن معنى محددا ونهائيا يمكن تعيينه تعيينا محكما، كأن نسند إليه مدخلا معجميا مضبوطا، بل تتوقف قيمته الدلالية على إحالته المقامية حين يرد في وضع استعمالي مخصوص. وكذلك الأمر بالنسبة لظرف الزمان "البارحة"، فمعناه محكوم بالوضع الذي يحتله المتكلم ضمن "إحداثيات" الزمان، ومعنى اسم الإشارة متوقف أيضا على هوية المشار إليه أثناء استعمال هذا الملفوظ في سياق تواصلي مخصوص.

إن هذا الملفوظ بناء على هذا الذي ذكرناه يَحتمل أن يفيد أكثر من معنى تبعا للمقامات التي قد يرد فيها، بحيث يجري في كل مقام إسناد إحالات معينة للبنيات الإشارية التي يتضمنها. فعلى سبيل المثال يمكنه أن يفيد المعاني الآتية بناء على معطيات تداولية نفترضها على النحو الآتي:

ـ (زيد يقول اليوم 20 ـ 19 ـ 1981 أن أبناءه) ذهبوا البارحة (21 ـ 09 ـ 1981) إلى هناك (عند جدتهم المريضة لعيادتها).

ـ (مدير المعمل يقول أن العمال) ذهبوا البارحة (81 ـ 06 ـ 1990) إلى هناك (النقابة) (قصد الإعداد لإضراب).

ـ (عُمَرُ يقول أن أعضاء النادي) ذهبوا البارحة (13 ـ 07 ـ 1995) إلى هناك (النادي) (لحضور الحفل الذي يقيمه سعد).

فالمكونات الموضوعة بين قوسين كلها لا تظهر في العبارة، ولا يمكن اختزالها بتمامها في بنية واحدة مفردة، فهي مشروطة بمكونات السياق ومعطياته، ومن الضروري التعرف على هذه المكونات، بل ومكونات أخرى من شروط وأحوال ومقاصد وتصرفات أثناء النطق، وأمور غير هذه أدق وأخفى، لمعرفة مدلول العبارة، وإلا فإن معناها يظل ناقصا، أي أننا بحاجة إلى كامل السياق التلفظي للعبارة حتى تخرج هذه العبارة من كونها مجرد دلالة ممكنة لتصير دلالة فعلية. إن هذه المعطيات الاستعمالية التداولية هي التي تملأ البؤر الدلالية الفارغة المرتبطة بالإشاريات الواردة فيها. وعليه، فإن عبارة بعينها يمكن وصلها بعدد "غير محدود" من السياقات التلفظية التي يصح ورودها فيها.

واضح إذن أن مفهوم السياق (أو المقام) سيكون حجر الزاوية في الدراسة التداولية الصورية، وبالفعل، فإن هذا المفهوم يعتبر مرتكزا لأي معالجة للبنيات الإشارية، ومنطلقا لتحديد دلالتها (عبر تعيين إحالاتها)، ونجد أن هذا المفهوم قد لعب دورا أساسيا في بلورة مختلف الأعمال النظرية التي أنجزت في إطار التداولية الصورية، وقد كان السؤال الذي صاغه الدارسون في هذا الباب مُوَجِّها لمسار هذا التوجه، إذ تساءل التداوليون الصوريون ببساطة عن الصورة الذي يمكننا بها أن نحدد هذا السياق.

إن السياق في نطاق التداولية الصورية عبارة عن بنية مؤلفة من عناصر ذرية تسمى القرائن les indices أو نقاط الإحالة وفقا لعبارة المنطقي الأمريكي دنا سكوت Dana Stewart Scott (1932 ـ) أحد المساهمين الكبار في تطوير هذا التوجه[13]، وقد حدد مونتيغيو في كتابه "التداوليات" خطة عمل لدراسة هذه الظواهر، وتتضمن هذه الخطة نقاطا أربعة[14]:

1. تحديد لغة تداولية "ل" بحيث تكون العبارات الذرية لهذه اللغة جملة من الرموز يجري التأليف بينها للحصول على تراكيب أخرى، وهكذا تُستقرأ كل التراكيب.
2. **تأويل** اللغة "ل" استنادا إلى مجموعة من **المتطلبات**.. وفي هذه المهمة يمثل التأويل صورة خالصة للمعالجة الدلالية، أما المتطلبات فهي التي تمثل الشق التداولي، وقد ميز مونتيغيو في هذه المتطلبات العناصر الآتية:
   أ- ينبغي ضبط جميع مقامات الاستعمال الممكنة، أي "القرائن" أو "نقاط الإحالة".
   ب- إذا اعتبرنا أن "ن" نقطة من نقاط الإحالة، فينبغي تعيين مجموعة الموضوعات ض المتحققة في نقطة الإحالة "ن"، فمثلا إذا كانت نقاط الإحالة هي الأزمنة فإن ض(ن) ستكون هي مجموعة الموضوعات المتحققة في الزمن "ن".
   ج- يجب تعيين مفهوم كل محمول (مح) وكل ثابت شخصي (ثش) من اللغة (ل)، وذلك من خلال تعيين ماصدق "مح" أو "ثش" في علاقتهما بـ "ن"
   د- يجب إعطاء تأويل لعوامل اللغة ل، وذلك بربط كل عامل من هذه اللغة بعلاقة بين نقاط الإحالة ومجموعات نقاط الإحالة.
3. ينبغي وضع معايير للصدق والكفاية، وذلك بالاستناد إلى لغة مفهومية تتضمن ثمان مقولات محددة تحديدا صوريا قام مونتغيو بوضعها خصيصا لإنجاز هذا البرنامج الطموح.
4. هذه النقطة تصدى لها مونتغيو في كتابه "التداوليات والمنطق المفهومي"، حيث أنشأ نسقا منطقيا مفهوميا خاصا وأسس تصورا تداوليا أقامه بصورة كلية على هذا النسق. فما المقصود بهذا المنطق المفهومي؟

أسس المنطق المفهومي

للإمساك بخيوط هذا المفهوم يتعين الوقوف عند مشكلة منطقية تعود جذورها إلى المنطقي جوتلوب فريجه Gottlob Frege (1848 – 1925) الذي استعرض عناصرها في مقاله الشهير "Über Sinn und Bedeutung" أي "عن المعنى والإحالة"، فقد تصدى فريجه في هذا المقال للميز بين مفهومي المعنى sinn والإحالة Bedeutung[15]، وذلك ضمن سعيه العام لبناء لغته التصورية الخالصة Begriffsschrift، أي لغة الكتابة المنطقية الصارمة.

لقد وجد فريجه نفسه وهو يشيد هذه اللغة ملزما بوضع ما سماه بمبدأ التوليف of compositionality Principle الذي ينص على أن دلالة العبارات اللغوية ينبغي أن تستمد من شكلها التركيبي أولا، ومن المعاني الموزعة بين الوحدات المعجمية التي تتركب منها هذه العبارات، فلو أخذنا العبارة "زيد لم يكن حاضرا"، فإن بإمكاننا الإمساك بالمعنى الكلي لهذه العبارة عبر:

1. الإمساك ببنيتها التركيبية التي نحصل عليها بعزل المركبات المعجمية التي تتألف منها، وهي "زيد" و "حاضر"، فيبقى لدينا صورة يمكن التعبير عنها على النحو الآتي "ز لم يكن ح". فالمطلوب في هذه الخطوة أن نحلل هذه البنية وندرك طبيعة الربط الحاصل فيها.
2. توليف المعاني المبثوثة في كل مركب من مركبات هذه العبارة أي معنيي "زيد" و"حاضر" في مثالنا، عبر تطبيق الصورة التركيبية المحصَّلة في الخطوة الأولى وفق ما تمليه الروابط الواردة فيها.

إن هذا المبدأ يسري على نحو سلس حين نطبقه في نطاق اللغات الصناعية التي يأخذ فيها التركيب المساحة الأوسع، وتَرد فيها الدلالة مقيدة بالأطر التركيبية الصارمة، ففي مثالنا يفترض أن يكون حاصل تطبيق مبدأ التوليف على وحدات هذه العبارة الخلوص إلى مدلول ناتج عن إدراج المدلولين [زيد] و [حاضر] في الصورة التركيبية "ز لم يكن ح"، إذ نحصل على المدلول [زيد لم يكن حاضرا]، فهذه العملية التوليفية هي التي أمدتنا بالدلالة الكلية للعبارة انطلاقا من مركباتها من جهة وصورتها التركيبية من جهة أخرى، بحيث لا يعود هناك مجال ـ وفق هذا المنظور ـ للحديث عن عناصر دلالية أخرى خارج هذا النطاق.

وترتيبا على ذلك يمكننا في هذا النمط من اللغات أن نُجري عددا من العمليات دون إشكال يذكر، ومن ضمنها العمليات الاستبدالية، ففي عبارات اللغات الصناعية (ولنستذكر الدروس الابتدائية في الرياضيات) إذا كانت س ون تشيران معا إلى الموضوع نفسه، فلن يكون هناك فرق (في طبيعة المعلومات وكمِّها) بين العبارتين "س ≡ س" و "س ≡ ن" (بحيث ≡ يرمز إلى التكافؤ)، بمعنى أننا نستطيع أن نستبدل "س" بـ "ن" في المتكافئة الأولى لنحصل على المتكافئة الثانية "س = ن". فهذه العملية لا يعترضها أي إشكال، لأننا نعمل بمبدأ الاستبدال أو التعويض بالمكافئ، وهو واحد من أسس التفكير الرياضي، ويقضي هذا المبدأ بأن "استبدال عنصر بمكافئ له في عبارة من العبارات الرياضية (أو المنطقية الرياضية) لا يغير من قيمة هذه العبارة"، ومن ثم يصح استنتاج عبارات جديدة من عبارة أصلية بهذا النمط من العمليات الاستبدالية، والسر في سريان العمليات الاستبدالية في الرياضيات وغيرها من اللغات المنطقية الاستنباطية المرَيَّضة هي أنها تعتبر نماذج قصوى لخاصية فريدة تتسم بها هذه اللغات يصطلح عليها بالماصدقية Extensionality. فلنوضح المقصود بهذه الخاصية، ولننطلق من مثال بسيط:

نتصور أننا مطالبون بالإجابة عن السؤال الآتي: "من في القسم؟" إن السعي في هذا الجواب سيكون بوجه من وجهين اثنين:

أولا ـ أن نجيب إجابة ماصدقية، وذلك بأن نعدد أعيان الموجودين في القسم فردا فردا، فنقول على سبيل المثال [زيد، عمر، سعد...]، وتسمى هذه الإجابة أيضا إجابة إحالية لأنها تقوم على النظر في مرجع هذا السؤال ومتعلقه في عالم الموضوعات، فتستنبط الجواب من استقراء عناصره على نحو ملموس.

ثانيا ـ أن نجيب إجابة مفهومية، كأن نقول "جماعة من الشباب يدرسون"، أو "قسم البكالوريا رياضيات" أو ببساطة "تلاميذ"، فنحن هنا نصوغ جوابنا بذكر المعنى دون تعيين ما يصدق عليه هذا المعنى في عالم الموضوعات.

فالجواب بذكر المعنى جواب مفهومي والجواب بالإحالة على الموضوعات بأعيانها جواب ماصدقي، فهل يكون اللجوء إلى هذا الوجه أو ذاك من أوجه الجواب (أو التحديد بصفة عامة) أمرا اعتباطيا؟

هاهنا تكمن الفائدة من إدراك الفرق بين الماصدقية والمفهومية، فكما سبقت الإشارة، حين يتعلق الأمر باللغات الصناعية ومن ضمنها لغة الـ Begriffsschrift التي وضعها فريجه، والتي ستصير أساسا لأغلب أنساق المنطق الاستنباطي الرياضي المعاصر (كنسق القضايا ونسق المحمولات...) يضيق نطاق الدلالة ليقف عند بنيتين اثنتين، فكل جملة في صيغتها الكلية تتحدد دلالتها في كونها صادقة أو كاذبة، فما يعنينا ونحن نقوم بدراسة الجمل ضمن نطاق اللغتين القضوية أو المحمولية على سبيل المثال أن نخلص في المنتهى إلى البت في قيمتها الصدقية كاذبة كانت أو صادقة، فتلك هي دلالتها، ويتحقق ذلك ـ كما سبق البيان ـ عبر توليف القيم الصدقية لسائر مركباتها وفق ما تثمره الروابط التي تختص بقواعد مقررة تحدد طريقة إجرائها، لنحصل في النهاية عبر هذه العملية التوليفية على الدلالة الكلية للعبارة المنطقية.

أما دلالة المركبات التي تتألف منها العبارة المنطقية (أي الوحدات المعجمية التي يتم توليفها للحصول على العبارة الكلية) فإن المحك فيها هو ذاك الـ Bedeutung أو الإحالة، فإحالة (أو قل مرجع) هذه المركبات هي ما يَبُتُّ في قيمها الصدقية، فلو قال القائل "زيد طبيب وعمر نجار"، فإن التحقق من صدق عبارته هذه يتحصل بالنظر في إحالات الوحدات "زيد" و "طبيب"، و"عمر"، و"نجار"، فننظر إن كان زيد من الأطباء وإن كان عمر من النجارين، ليتأتى لنا بعد ذلك النظر في البنية التركيبية للعبارة ككل عبر التأكد من حصول الأمرين معا ("زيد من الأطباء" و "عمر من النجارين") وهو ما يفرضه مقتضى رابط الوصل في العبارة.

وبافتراض الخاصية الماصدقية، لو أجرينا في هذه العبارة استبدالا أحللنا بموجبه مركبا له إحالة مطابقة للمركب الأصل[16]، فإن ذلك لا يغير في معنى العبارة شيئا، أي لا يغير في قيمتها الصدقية، فلو علمنا أن زيدا هو ابن عمر، يكون بإمكاننا أن نقول: "ابن عمر طبيب وأب زيد نجار"، لأن "ابن عمر" يعين في عالم الموضوعات ما يُعَيِّنُه "زيد"، و"أب زيد" يُعَيِّن في عالم الموضوعات ما يعينه "ابن عمر".

ولننظر الآن في مثال آخر، لو علمنا أن رئيس الوزراء هو زيد، فهل يكون قول القائل "هاتفني زيد" معادلا لقوله "هاتفني رئيس الوزاء" مادام قد استبدل في العبارة الثانية المركب "زيد" بمركب له الإحالة ذاتها وهو "رئيس الوزراء". يبدو لأول وهلة أن الأمر كذلك، أي أن العبارة الأصلية معادلة دلاليا للعبارة التي أجرينا فيها الاستبدال، لكن الوضع ليس بهذه البساطة، إذ يعترضنا هاهنا سؤال الماصدقية والمفهومية مرة أخرى، فهل يوجد بالفعل تكافؤ بين المركبين "زيد"، و"رئيس الوزراء"؟ هاهنا يرد سؤال السياق، وهنا أيضا تبدو قيمة الميز الذي أقامه فريجه بين الإحالة والمعنى.

إن الجواب الذي قد يجيب به فريجه على السؤال السابق هو أن المركبين "هاتفني زيد" و"هاتفني رئيس الوزاء" **لهما الإحالة ذاتها، لكن بمعنيين مختلفين**. بعبارة أخرى نقول، مع أن المركبين يحيلان (أي يدلان) على الشيء نفسه، بمقتضى ما نعلمه مسبقا

من كون "زيد" هو "رئيس الوزراء"، فإنهما مع ذلك يمكن أن يكتسبا "ملامح معنائية مختلفة"، والسبب في ذلك يرجع إلى كون هذين المركبين وما يجري مجراهما (من قبيل المثال الشهير الذي أورده فريجه "نجمة الصباح" و"نجمة المساء") يختصان بكونهما يختلفان في المعنى (أو قل المفهوم) رغم اتفاقهما في الإحالة / التعيين (أو قل الماصدق)، فاللفظ "زيد" يحيل في مجال الموضوعات على الموضوعات ذاتها التي يحيل عليها "رئيس الوزراء"، غير أن معنى "زيد" مختلف عن معنى "رئيس الوزراء"، وقد بين فريجه هذا النمط من الاختلاف بعبارة دقيقة حين قال إن المعنى يختص بميزة لا نجدها في الإحالة هي أنه يعرض ما يعرضه **بوجه ما من وجوه العرض** with a mode of presentation فهذا المعروض يرد في المعنى على الدوام موجَّها modalized، أي محاطا بعناصر أخرى لا يُظهرها "العرض الماصدقي لهذا المعروض"، وفي مثالنا أعلاه نقول إن إحالة "زيد" هي ذاتها إحالة "رئيس الوزراء" لكن معنياهما مختلف مادام أن "رئيس الوزراء" صفة تحمل في طياتها معطيات أخرى قد تكون حاسمة في تحديد معنى العبارة ككل. فلو افترضنا أن سياق النطق بالعبارة "هاتفني رئيس الوزراء" هو المفاخرة، فإن الاستبدال هنا بـ "هاتفني زيد" يكون بغير المكافئ، ومن ثم يكون هذا الإجراء تحريفا لمدلول العبارة الأصلية[17].

بعبارة أخرى نقول إن السياق هنا وفي الحالات المشابهة مفهومي وليس ما صدقيا، أو قل سياق كثيف وليس شفيفا، لأنه مُوَجَّه بقصد قائل العبارة، وهو ما يجعل من إجراء الاستبدال عملية محفوفة بمزالق التحريف[18]، فالنظرة الماصدقية إلى السياقات التي تخالطها مقاصد المتكلمين وأوضاعهم التخاطبية الموجهة بأحوالهم النفسية والاعتقادية والمتفاعلة مع الشروط السياقية الماثلة أمامهم تكون في الغالب واقعة في تحريف المدلول من العبارات الواردة في هذه السياقات، والأمر أشبه ما يكون بأخذ صورة فوتوغرافية عن مشهد تتلاطم فيه وقائع من عالم الناس بكل ما يسم هذا العالم من سمات، والزعم أن هذه الصورة مطابقة تمام المطابقة لما هو قائم في المشهد المصور. فأنساق المنطق الماصدقي هي أشبه ما تكون بأدوات التصوير التي تثبت "جانبا من الواقع" ولا تطيق الغوص في بنياته المفهومية العميقة والكثيفة.

ومن نافل القول إن عموم التواصل الذي يجري بواسطة اللغة الطبيعية يكون في العادة غارقا في المفهومية لأنه يسري في سياق كثيف opaque وليس شفيفا transparent، أي سياق مشحون بالمعتبرات "الذاتية" من مقاصد الناطقين وتلميحاتهم، ومن شحنات شعورية مدفونة في الكلمات أو مجرورة في إثرها... فالماصدقية المطلقة لا نكاد نجدها إلا في مجال الرياضيات والأنساق الرمزية الاستنباطية الصورية، حيث يصح إجراء الاستبدال بين المتكافئات دون قيد.

بعبارة أخرى نعود بها إلى ما بدأنا به الحديث في هذه المسألة نقول، إن سياق العبارات اللغوية الطبيعية هو في الغالب الأغلب سياق مفهومي وليس ما صدقيا، لأن هذه العبارات تتفجر معانيها بحشد من الملحقات (أو قل القرائن) التي تتساوق معها، ومن ثم يكون أي سعي إلى الإمساك بمعاني هذه العبارات وتحليل مخزوناتها ملزما باعتماد منطق يستحضر هذه المقتضيات، أي منطق مفهومي أيضا قادر على إحكام سياقها وما ينساب فيه من سيول المعاني التي هي جزء من القوام الدلالي لهذه العبارات، فلا سبيل إلى الإحاطة بمعاني هذه العبارات إذا اكتفينا بهذا النسق أو ذاك من أنساق المنطق الماصدقي الذي يعجز عن التغلغل في تلافيف اللغة الطبيعية وأبنيتها الداخلية بالغة التركيب والتشعيب، ولا يقوى على اختراق الطبقات الداخلية لهذه اللغة، فيتوقف في مستويات عليا تكون مُطَاوِعة للصوغ التركيبي الصوري الذي يتصرف إزاء العلامات (أسماء، رموز) كما لو كانت موضوعات شيئية واقعية، وشتان بين الموضوع في ذاته وبين علامة من علاماته، وشتان بين العلاقة الموجودة بين الموضوعات وبين العلاقة الموجودة بين العلامات الدالة على هذه الموضوعات، فهذه العلامات من وضع ذات إنسانية تبث فيها كثيرا من المعاني التي تعكس وجهة نظر هذه الذات أو بالعبارة المستوحاة من فريجه تَعرضها مُوَجَّهة modalized بانشغالات هذه الذات.

فلو نظرنا على سبيل المثال في منطق القضايا ومنطق المحمولات من الدرجة الأولى بصورته التقليدية، نجد أن الأمر يتعلق بنسقين ما صدقيين بصورة خالصة ما دام الغرض الأول من البناء المعاصر (الرياضي) لهذين المنطقين كان هو توظيفهما أساسا للرياضيات وأداة لنمذجة العمليات الاستدلالية التي يجري وصفها في هذا العلم، وبناء عليه فإن هذا المنطق يكون عاجزا عن صورنة كثير من المظاهر التي تنطوي عليها اللغة الطبيعية، وما يرتبط بها من صور التفكير التي لا سبيل إلى إخضاعها لتقنيات هذا المنطق المحدودة، كما اتضح من بعض الأمثلة آنفا.

وقد كان المناطقة على الدوام يحاولون بذل الجهد في توسيع هذين النسقين عبر صيغ مبتكرة تكون ناجعة في هذا الباب، وأغلب مظاهر التطور في المنطق الحديث هي ـ في الحقيقة ـ خطوات ومساع للغوص بأكبر عمق ممكن في الأنسجة الداخلية للغة وتقديم صيغ نمذجية للأبنية الكامنة هناك، فعلى سبيل المثال، فإن منطق المُوَجِّهات هو من المنطقيات المفهومية التي تعتبر إحدى المقترحات الأولى في هذا الباب، إذ كان السعي من وراء إنشائه بغرض تمثيل مظاهر التوجيه العقلي التي تطال القضايا إما جهة الضرورة (من الضروري أن ق) أو الإمكان (من الممكن أن ق) أو الاستحالة (من المحال أن ق).. وكذلك الأمر بالنسبة لمنطق الأحكام أو منطق الموجهات الحكمية، فهو أيضا منطق مفهومي ينظر في الحالات التي يُقَيَّد فيها السياق بموجهات حكمية شرعية كالحلية (حلال أن ق)، أو الإباحة (مباح أن ق)، أو الحرمة (حرام أن ق).. وقد يقيد السياق بموجهات أخرى كالاعتقاد (زيد يعتقد إن ق)، أو المعرفة (زيد يعرف أن ق)، وهو ما يفتح الباب للحديث عن منطق مفهومي أيضا للعوالم الممكنة، يتيح إمكان الحديث عن عالم استحالة ق، وعالم ضرورة ق والعالم الاعتقادي لزيد والعالم المعرفي لعُمَر.. فقد تكون ق صادقة في العالم الأول وكاذبة في الثاني وقد تصدق فيهما معا وتكذب فيهما معا... وعلى العموم فإن كل الأنساق المنطقية التي تقترح أوجُها لتمثيل هذا النمط من الظواهر المفهومية المرتبطة بمعاني العبارات تنعت بكونها منطقيات مفهومية، وهي على كل حال تتفاوت في درجة نجاحها.

المنطق المفهومي للتداولية الصورية

إن التداوليات الصورية إنما جاءت بدورها لاقتراح حلول في هذا الموضع من مشكلة الدلالة، وخصوصا دلالة الوحدات الإشارية كما سبق بيان ذلك، ففي المقال الشهير "النحو الكلي" لمونتيغيو نجده يسعى ضمن هذا السياق أيضا لإجراء تعديل في مفهوم "معنى العبارة" كما استخدمه فريجه مستبدلا إياه بصيغة أخرى، وهو الإجراء الذي يعكس العنصر الحاسم في منحى هذه المدرسة بالتحول من المقاربة الماصدقية إلى المقاربة المفهومية في دراسة "السياق"، إذ من المعلوم أن فريجه يعرف "معنى العبارة" بوصفه دالة دلالية مجالها (أي مجموعة الانطلاق فيها) هو مجموع العوالم الممكنة "عـا"، وجدول قيمها هو مجموع الذوات العوالمية الممكنة (الموافقة لهذه العبارة)، وضمن هذا التصور (الماصدقي) لـ"معنى العبارة" يمتنع تحديد ما تشير إليه العبارة الإشارية، لأن الأمر هاهنا يتعلق ببؤرة فارغة، لذلك اقترح مونتيغيو مفهوما جديدا هو "دلالة العبارة"، وقد عرفها بوصفها دالة دلالية مجالها هو الزوج المرتب (ب،ج) أو الحاصل الديكارتي للعوالم الممكنة و**مقامات الاستعمال**، وقيمها هي مجموعة الذوات العوالمية الممكنة (الموافقة لهذه العبارة). وهذا التحوير يعتبر حاسما في نشوء التوجه التداولي، لأنه يدرج مفهوم "المقام الاستعمالي" ضمن نموذج التحليل المنطقي للغة، لكن الأمر مع ذلك يظل خطوة خجولة حذرة تقدم رجلا وتؤخر أخرى، وتستصعب الخروج من "قلعة المعالجة الصورية" إلى رحاب المقاربة الطبيعية التداولية.

إن هذا الطابع الصوري الذي اعتبره التداوليون الصوريون نقطة قوة في مذهبهم سيكون مصدر الإشكالات التي بدأت تَتَكشف أثناء معالجة الوقائع الملموسة، وأهم هذه الإشكالات ما تعلق بالإحداثيات المسؤولة عن تعيين مقامات الاستعمال، لقد بدأت هذه الإحداثيات تتناسل وتتكاثر prolifférer من باحث إلى آخر، إذ جرى التخلي عن الصيغة الكريبكية، نسبة إلى

المنطقي والفيلسوف الأمريكي صول كريبكه Saul Kripke (1940 – 2022) رائد منطق الموجهات ونظرية العوالم الممكنة، التي تأخذ فيها هذه الإحداثيات صورة رابوع مرتب على النحو الآتي :

(مج، دل، س، عل)

(بحيث يشير "مج" إلى مجال، و "دل" إلى دالة تأويلية، و "س" إلى مجموعة العوالم الممكنة و"عل" إلى علاقة في هذه المجموعة).

ومجاراة لسيرورة الاستكشاف المتواصل لمعطيات جديدة من المعطيات التي ينطوي عليها المقام، جرى في مرحلة أخرى تبني صيغة سادوسية، وذلك بعد إضافة علاقة زمانية، وعلاقة معرفة في مجموعة الوحدات الزمانية، إلى أن وصل الأمر – مع لويس – إلى اعتماد بنية ثامونية تضم عالما ممكنا، ولحظة من الزمان، ومكانا من الأمكنة، وشخصا، ومجموعة من المتخاطبين، ومجموعة من الموضوعات القابلة لأن يشار إليها، وفقرة من الخطاب، ومتوالية متناهية من الأشياء.

ولم ينفع هذا التوسيع الذي جرى في بنية السياق، إذ سيثار مع ذلك إشكال جديد كشف عن صعوبة هذا الحصر الصوري للوقائع، وقد تنبه دافيد لويس David Kellogg Lewis (1941 ـ 2001) إلى ذلك، حين قال[19]: لو قال قائل "الباب مفتوح" فأي باب هو المقصود في قوله هذا؟ هل هو الباب القريب من مكان التلفظ؟ أم المذكور قبلا أم...؟ مقترحا للخروج من هذا المأزق أن يقال إن المقصود في مثل هذه الجمل هو الموضوعات التي تكون أكثر حضورا وبروزا، أي أننا نكون بحاجة مرة أخرى إلى الحديث عن إحداثي جديد خاص بمثل هذه الوضعيات، حيث يقول في هذا الصدد: "لذلك نحتاج ربما إلى إحداثي الموضوعات البارزة، وهو إحداثي جديد في المقام، مستقل عن الإحداثيات الأخرى، وسوف يتحدد هذا الإحداثي في حال التلفظ بالجملة انطلاقا من عوامل من قبيل توقعات المتكلم الخاصة بالأشياء التي قد يثير حولها انتباه السامع"[20].

هكذا إذن نلاحظ أن الاشتغال ينخرط فيما سماه فرنسوا لاطرافير بـ"حصر لعبة الإحالات"، وهو ما تجسد في انسياق الدرس وراء التناسل اللامتناهي للإحداثيات، فكلما واجهَنا موضوع معين، نسارع إلى وضع إحداثي خاص بالإطار الذي يندرج فيه، وهو ما يضع هذه النظرية في آفة الدور، فدلالة الملفوظ متوقفة على عناصر السياق، وعناصر السياق متوقفة على دلالة الملفوظ.

والخلاصة أن التداولية الصورية بسبب بقائها وفية للمعالجة الصورية الصارمة، وجدت نفسها أمام جملة من الإشكالات التي فرضتها طبيعة الوقائع التي يتعلق بها الاشتغال، وهي الوقائع اللغوية الطبيعية التي يصعب حصرها وضبطها ضبطا صوريا صارما، وهو ما قد يفيد أن التداولية الصورية التي طورها مونتيغيو وزملاؤه ليست في الحقيقة تداولية بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما هي مجرد دلالية استفادت في بعض جوانبها من التداولية، فالمطمح الأصلي للدارسين التداوليين الصوريين يظل مطمحا صوريا يتطلع إلى إدماج الوقائع التداولية المحيطة باللغة الطبيعية في إطار منظور يؤمن بأسبقية الصورة والبنية التركيبية على المضمون والواقعة التداولية، أو قل يحاول القيام بصورنة للخطاب الطبيعي حتى في بعده التداولي. لذلك كان على المعالجة التداولية أن تتقدم خطوة جديدة إلى الأمام، وهو ما ستسعى فيه تصورات أخرى ضمن هذا التوجه التداولي على رأسها نظرية أفعال الكلام بتشعيباتها المتنوعة.

الهوامش:

1 طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998، ص. 42

2 نفسه، ص. 42

3 François Recanatti, Les Énoncés performatifs: Contribution à la pragmatique, Minuit, Paris, 1981, p.18

4 Nef Frédéric, Indexicalité et indicialité : pragmatique formelle et théorie de l'énonciation, In: Histoire Épistémologie Langage, tome 8, fascicule 2, 1986. Histoire des conceptions de l'énonciation. pp. 258-275

5 François Latraverse, La pragmatique: histoire et critique, Pierre Mardaga, Bruxelles, p.137.

6

7 Oswald Ducrot, Tzvetan Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Éditions du Seuil, 1972, p.405.

8 أبو نصر الفرابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت 1968- ط.2، ص.44.

9 Dene Barnett, A New Semantical Theory of Egocentric Particulars, Synthese, Vol. 28, No. 3/4, On Logical Semantics (Nov., 1974), p.533.

10 Indexical Expressions, in: Mind, Vol. 63, Pp. 359–379.

11 في انسجام ـ طبعا ـ مع مذهبية التحليليين فيما يسمونه "إصلاح أعطاب اللغة الطبيعية".

12 Janet Farrell Smith, Russell on indexicals and scientific knowledge, University of Minnesota Press, Minneapolis, Volume 12 (1989), p.121.

13 François Latraverse, La pragmatique: histoire et critique, 1987, p. 137.

14 Ibid, p.137- 138.

15 لفظة Bedeutung في اللغة الألمانية تفيد معنى الدلالة signification رغم أن الشائع بين الباحثين ترجمتها بالمرجع أو الإحالة référence/ referent

16 عادة ما يلجأ المناطقة إلى مفهم الاستبدال لتجلية الفرق الموجود بين الماصدقية والمفهومية، فما صدق العبارة هو مجموعة الموضوعات التي تشير إليها هذه العبارة، ويوصف السياق ك(ع) الذي ترد فيه العبارة ع بكونه سياقا ماصدقيا إذا كان بالإمكان استبدال ع بعبارة تشترك معها في الماصدق فلا يؤثر ذلك على القمة الصدقية لحاصل هذا الاستبدال، وعلى العكس من ذلك يوصف السياق ك(ع) بكونه مفهوميا إذا كان استبدال ع بعبارة تشترك معها في الماصدق

17 قد يفضي هذا النمط من الاستبدالات إلى آفة السفسطة، والمقصود هنا سفسطة مشهورة باسم "الاستبدال الفاسد" أو "الرجل المقنع"، وتتمثل في لجوء المسفسط إلى إجراء الاستبدال في سياق مفهومي بغرض التصرف في قول من الأقوال، وإعادة صياغته بصورة مغايرة لصورته الأصلية أو الفعلية، وذلك قصد تحقيق غرض من أغراض المغالطة، كأن يقول زيد على سبيل المثال زيد "التقيت البارحة بطل العالم في مسافة 1500 متر"، فينقل كلامه: البارحة التقى زيد بطل المغرب في 1500 متر، وواضح أن "بطل العالم في 1500 متر" و"بطل المغرب في 1500 متر" يُعَيِّنان الشخص نفسه، وهو هشام الكروج، إلا أن التغيير الذي طال العبارة غير معناها.

18 في التراث الشرعي الإسلامي كلام يقارب هذا الموضع من القول، فقد أولى الناظرون من العلماء المسلمون في فرع الرواية الحديثية من العلوم الشرعية عناية معتبرة لهذه المسألة في باب اصطلحوا عليه "الرواية بالمعنى"، فقد تداول النظار حول جواز رواية الحديث النبوي بالمعنى، أي استبدال القول الحرفي المفترض حديثا للنبي صلى الله عليه وسلم بقول آخر يقاربه في المعنى ويكافئه في الدلالة، والراجح في مذاهبهم حول هذه القضية رفض الرواية بالمعنى من حيث المبدأ، والتضييق عليها في أحسن الأحوال، اعتبارا منهم لكون السياق وشروط التواصل الحالية والمقامية فاعلة بصورة حاسمة في حديث النبي الكريم.

19 La pragmatique: histoire et critique, Pierre Mardaga, op.cit, p. 141.

20 Ibid, p. 141-142